

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠١٤ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٦/١١/٢٠١٣

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات المؤرخة ١٢/٢/٢٠١٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٨٩١١٠٠ ج (فقط سبعة ملايين وثمانمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٧٨٢٦٢٦ ج (فقط سبعة ملايين وسبعمائة واثنان وثمانون ألفاً وستمائة وستة وعشرون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٠٨٤٧٤ ج (فقط مائة وثمانية آلاف وأربعمائة وأربعة وسبعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٢/٢/٢٠١٤

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلامونى